

تحقيق

رضوان عقيل

تصميم نيابي على التشريع إلى نهاية الدورة
إعتراف بعدم جدوى القوانين من دون حكومة

تجمع الكتل النيابية على ضرورة استمرارها في التشريع وقرار القوانين الى الاسبوع الاخير من الدورة الحالية التي دخلت في سنتها الرابعة، مع التشديد على مواصلة وتيرة الانتاجية في المطبخ التشريعي، وتأليف الحكومة لتسلك القوانين طريقها الطبيعي

الذي يطارد فيروسه الجميع، ويعترفون بأنه حد من وتيرة انتاجهم لمجموعة من القوانين المطروحة في مطبخ التشريع، التي تتناول ملفات اصلاحية باتت محل مطلب مؤسسات الرقابة وجهات خارجية من البنك الدولي الى صندوق النقد الدولي، بغية تطبيق قواعد الشفافية والحوكمة المطلوبتين في اكثر وزارات الدولة واداراتها وصناديقها.

قبل سنة من نهاية ولاية البرلمان الحالي تستمر اللجان في العمل والخوض في عشرات المشاريع والقوانين بواسطة اكثر من لجنة، فضلا عن لجان فرعية بغية تسريع عملية الانتاج التي تبقى تحت مواكبة هيئة مكتب المجلس التي تضع جدول اعمال الجلسات العامة في قصر الاونيسكو بعد تفجير مرفأ بيروت في 4 آب الفائت. لا يخفي النواب تأثير كابوس كورونا

عون: التشريع مطلوب
الى نهاية الدورة

■ كيف تتوقع وتيرة عمل البرلمان في السنة الاخيرة من دورته؟

□ ثمة مجموعة من القوانين التي تتم متابعتها اضافة الى قوانين عادية، فيما نشهد في السنة الجارية متابعة قوانين اساسية. هناك جزء منها تم وضعه في ورقة قصر الصنوبر عندما حضر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الى بيروت، علما ان مجموعة منها ادرجت في جدول اعمال الحكومة. من هذه القوانين المهمة والملحة: الشراء العام واستقلالية القضاء وغيرهما، وتم طلب اقرارهما بموجب مؤتمر سيدر. علينا ان لا ننسى قانون الكابيتال كونترول الذي سيكون الزاميا من خلال مطالب صندوق النقد الدولي. من هنا، ثمة مجموعة من القوانين الاصلاحية والاقتصادية مرتبطة بمسار تعافي الاقتصاد اللبناني ويجب اقرارها في المرحلة المقبلة. تتطلب الخطة الحكومية القائمة على تعافي الاقتصاد ونهوضه حصول

تشريعات اساسية، اذا شكلنا حكومة هذه السنة.

■ في حال تأخر اكثر تأليف الحكومة، ما هو الانعكاس السلبي على عمل المجلس؟

□ عدم تشكيل الحكومة سيكون سلبيا على صعيد خطة التعافي وصندوق النقد وما يتطلبه من تشريعات. القوانين التي اصبحت في نهاية اتمامها لن تنتظر الحكومة الجديدة، مثل قوانين التي ذكرتها اضافة الى قانوني المنافسة وانشاء الهيئات الاقتصادية. كان من المستحب ان تأتي هذه الاقتراحات الاصلاحية من الحكومة قبل استقالتها، لكن النواب عملوا على اقتراحها. يتم البحث في هذه القوانين منذ ايام حكومة الرئيس سعد الحريري.

■ هل تتابع هيئة مكتب المجلس مسار هذه القوانين؟

من المشكلات التي يواجهها البرلمان ان القوانين التي يقرها لا تأخذ طريقها الى التنفيذ في ظل عدم وجود حكومة، وسط التأخير المفتوح في اطلاق عجلة توافيق مرسوم تأليفها من طرفي الرئيس ميشال عون والرئيس المكلف سعد الحريري. كما تجمع الكتل على ضرورة التشريع على الرغم من كل هذه الضغوط والتحديات، حتى لو انشغلت الكتل والاحزاب بالانتخابات النيابية في الربيع المقبل.

يضيء على هذا الموضوع لـ"الامن العام"، النواب الان عون (لبنان القوي)، هادي حبش (كتلة المستقبل) وهادي ابوالحسن (اللقاء الديمقراطي).

□ تتم متابعتها في اللجان النيابية. هناك تصميم على الانتهاء منها وخصوصا في ما يتعلق بمكافحة الفساد الى امكان اجراء تعديل دستوري في رفع الحصانات.

■ الخلافات السياسية الدائرة بين الافرقاء الا تنعكس على عمل البرلمان؟

□ صراحة، عملنا على تحييد المجلس عن التجاذبات السياسية وان وتيرة الشغل فيه عالية، وخصوصا في اللجان الفرعية التي تتطلب الكثير من بذل الجهود وساعات من العمل، علما اننا لا نتأثر بالتجاذبات السياسية.

■ الا ترى ان السنة الاخيرة من المجلس ستدفع النواب للانشغال في التحضير للانتخابات؟

□ لا سبب عند النواب لعدم متابعة مهماتهم في اللجان والتفرغ للانتخابات

النيابية، ومن الخطأ توقيف اعمال التشريع. لولا وباء كورونا لشهدنا نشاطا اكبر في اللجان، وقد وصلنا الى انتاجية اكبر. يشارك اكثر النواب في اجتماعات اكثر من لجنة في اليوم الواحد، وهناك نشاط تشريعي على الرغم من تحديات كورونا. عندما يصدر قانون يحتاج الى ما بين 60 او 70 جلسة، واذا اردنا ان ننتج قانونا يحتوي على 170 مادة سيحتاج الى ساعات طويلة. لا يعرف البعض الجهود التي تبذل لانتاج مثل هذه القوانين من دون اي ضجيج اعلامي، وان المطبخ التشريعي لا يكون في الهيئة العامة.

■ اين دور الحكومة هنا؟

□ لا يمكن الاستغناء عن السلطة التنفيذية مهما كانت درجة انتاجية المجلس. عند اقرار قانون الشراء العام على سبيل المثال، يتطلب متابعة الحكومة وتطبيقه بغية وضع الرسوم المطلوبة. ان قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الذي تم اقراره يحتاج الى تعيين الحكومة لخمسة اعضاء والا لن تولد هذه الهيئة. لا يمكن لبلد ان يعمل من دون وجود سلطة تنفيذية بغية تحقيق التعاون المطلوب بين مجلسي الوزراء والنواب. لا

حبش: عند طرح التمديد
سنقدم استقالاتنا

■ بعد سنة من عمر المجلس ما هي ابرز المشاريع التي تنتظره؟

□ ثمة مجموعة من المشاريع التي لا تزال تناقش في البرلمان وبرزها ما يحدث تغييرا جوهريا، وهو استقلالية القضاء الذي ندرسه في لجنة الادارة والعدل بتأن وجدية عاليتين، فهو دقيق ولا يجب ان نذهب به بعيدا، بل ينبغي ان يكون مدروسا من كل الجوانب. لذلك يحتاج الى الكثير من الوقت، وكل صفحة من هذا القانون تستغرق اربع او خمس ساعات.

عملنا على تحييد
المجلس عن التجاذبات
السياسية

■ اين اصبحتم في هذا القانون؟

□ انجزنا جزءا كبيرا منه على الرغم من تحديات كورونا، وتوقفنا فقط عند اصابة عدد من النواب بالفيروس. كذلك لم نعقد في اول شهرين من السنة اجتماعات بسبب كورونا واقفال المجلس. هذا القانون هو الهم وتسير به كل الكتل، وترى ان من الضروري ان يصدر قبل انتهاء ولاية الدورة الحالية. هناك مجموعة من القوانين التي يتم درسها لاسيما تلك التي تتعلق بصندوق النقد الدولي وقرار اتفاقات قروض. لا شك في ان اللبنانيين يتابعون قانون استقلالية القضاء اكثر من غيره، مثل قانون له



النائب الان عون.

يمكن ان يعمل البرلمان من دون الحكومة والعكس صحيح، لان ثمة حالة تكامل بين المؤسساتين. تقوم هيئة مكتب المجلس بالمهام المطلوبة منها ومتابعة سير القوانين والاقتراحات المطروحة في اللجان. تجتمع برئاسة الرئيس بري ويضع جدول الاعمال، ويعمل الاعضاء بروحية الفريق.

علاقة باوتوستراد عكار او الجنوب وما يتعلق باستقلالية القضاء يهم كل المواطنين.

■ كيف ستكون السنة الاخيرة من عمر المجلس؟

□ كل ولاية وفي اي مؤسسة، سواء في رئاسة الجمهورية او في مجلس النواب او حكومة يخف عملها على عكس الزخم الذي يتراقد مع البداية. هذا امر طبيعي، ولا يعني هذا الكلام ان البرلمان سيتوقف عن القيام بالمهام المطلوبة منه. من المبكر بعد الحديث عن الانتخابات النيابية التي يتفرغ لها الافرقاء ◀



النائب هادي ابو الحسن.

المطلوبة منه، لكن المسؤولية تتطلب من المعنيين الافراج عن الحكومة.

■ الا تؤثر الخلافات السياسية على عمل البرلمان ولجانه؟

□ على الرغم من التباين في المواقف السياسية، هناك الكثير من العلاقات الودية والطبيعية التي تسيطر على النواب الذين يفصلون بين خلافاتهم السياسية والمسألة التشريعية بحيث لا تنعكس هذه الخلافات على اداء المجلس. لكننا بالطبع نتميز عن بعضنا البعض، ونخوض نقاشات ديموقراطية لا تصل الى مرحلة الصدام. لا يجب ان ننشغل كنواب في الانتخابات النيابية المقبلة على حساب عمل التشريع في السنة الاخيرة من هذه الدورة.

المشروع الذي يتعرض للمماطلة من جلسة الى اخرى هو قانون العفو العام وهو مهم جدا، وكنا في مقدم الافرقاء الذين عملوا على اقراره. هناك قانون مهم جدا نطالب به على الدوام ولا نشعر ان هناك رغبة قوية وحقيقية في اقراره، هو قانون استقلالية القضاء. مهما تم اقرار قوانين اصلاحية، لا امل في تحقيق انجازات من دون اقرار هذا القانون المرتبط بمكافحة الفساد واسترداد الاموال المنهوبة. اذا لم يتوافر وجود قضاء عادل ومستقل يستحيل اجراء الاصلاحات المطلوبة. الركيزة الاساس لكل القوانين هي التوصل الى قانون استقلالية القضاء، علما اننا علقنا مشاركتنا في لجنة الادارة والعدل الى ان يجري اقراره. لا قيمة لكل الحديث عن اجراء الاصلاحات من دون هذا القانون، وتناولت موضوع هذا القانون في هيئة مكتب المجلس امام الرئيس بري. تلقيت منه التأييد المطلوب حيال الدعوة الى استقلالية القضاء. الكل يقولون ويدعون الى استقلالية القضاء، لكن عند التطبيق لا نلمس ما يتم الكلام عنه. بعد اقرار قانون مكافحة الفساد، نسأل لماذا لم تتشكل الهيئة، علما ان هذا الامر يتطلب وجود حكومة او لا.

مطلوب اقرار الكابيتال كونترول، على الرغم من التأخير

■ الا ترى ان الضعف يسيطر على المجلس في السنة الاخيرة من دورته؟

□ لا علاقة للانتخابات المقبلة بالسنة الاخيرة من هذه الدورة، لذا يجب ان يستمر عمل المطبخ التشريعي الى آخر شهر من هذه الدورة.

■ ماذا لو بقينا من دون حكومة؟

□ في حال البقاء على هذا المنوال ولم تتشكل الحكومة، لا يبقى امامنا الا تبادل التعازي. ما النفع عندها من صدور قوانين لا تأخذ طريقها

الى التنفيذ، فيما يوجد 74 قانونا لم تنفذ. تقع المسؤولية في ذلك على كل القوى السياسية المعنية. لا نستطيع هنا تحميل المسؤولية للحكومة المستقبلية التي تنحصر صلاحياتها باعمال الضرورة. على القوى السياسية ان تتحمل مسؤولياتها وتبادر وتؤلف حكومة من اجل تطبيق القوانين. ليس المطلوب هنا القاء التهم فالمجلس يقوم بالواجبات

165 اقتراح قانون معجل في 2020

على طاولات اللجان النيابية 165 اقتراح قانون معجل قدمها النواب في العام 2020 ويتم درسها. ثمة تشابه كبير في مضامين بعضها. أبرزها: اعادة القانون المتعلق بتعديل قانون السرية المصرفية، مساعدة المؤسسات السياحية المرخصة في تخطي الازمة الاقتصادية، الغاء وزارة المهجرين وصندوق المهجرين، تفعيل الرقابة والمساءلة والمحاسبة على الرؤساء والوزراء، الصفقات العمومية، الغاء السرية المصرفية، منح عفو عام عن بعض الجرائم، تعديل عدد نواب حاكم مصرف لبنان، اخلاء سبيل الموقوفين الذين لم تصدر في حقهم احكام قضائية مبرمة، الغاء قانون اعفاء كل طائفة معترف بها في

لبنان والاشخاص المعنويين التابعين لها من الضرائب، افادة المتقاعدين في وزارة الاعلام من نظام التقاعد وتقديمات تعاونية موظفي الدولة، انشاء الهيئة الوطنية للدواء، وضع ضوابط استثنائية وموقته على التحويلات المصرفية، حماية القطاع الاستشفائي، انشاء مجلس الشيوخ وتحديد صلاحياته، انشاء الهيئة العليا لادارة الطوارئ والازمات، تخفيف الاكتظاظ في السجون في ظل جائحة كورونا، انشاء مجلس تحكيمي للرياضة، انشاء مجلس المناقصات، اخضاع الادارات والمؤسسات العامة للتدقيق الخارجي الجنائي، تنظيم المواقع الالكترونية الاعلامية.



النائب هادي حبيش.

◀ عادة في الاشهر الثلاثة التي تسبق موعدها.

■ في حال بقي البلد من دون حكومة ما هو انعكاس هذا الامر على عمل البرلمان؟

□ عندما يقوم المجلس باعمال التشريع في ظل حكومة غير موجودة ستتعتل نسبة كبيرة من القوانين، وخصوصا عند ربط المجلس القوانين بالمراسيم التطبيقية. اما القوانين التي تصدر ولا تحتاج الى هذه المراسيم التنفيذية والتطبيقية، فلا علاقة لها مباشرة بالحكومة. في العادة، يشرع المجلس في الامور والخطوط العريضة.

■ اين المجلس من الخلافات الساخنة في البلد؟

□ تشارك كل الكتل في المجلس في نقاش تقني ومن دون ان تنسحب الخلافات السياسية الى الداخل. لا شيء يمنع تأثير القرارات السياسية عند الاحزاب من خلال التصويت مع هذا القانون او ضده. لا شك في ان فيروس كورونا انعكس على عملنا شأن كل دول العالم. اكثر القوانين التي تقر تحتاج الى وقت طويل، وفي الامكان الابقاء على هذه الوتيرة الى اخر نهاية الولاية، وهذا ما يجب ان نفعله.

استقلالية القضاء من اهم القوانين ويحتاج الى وقت طويل

المصارف تحويل الدولار الطالبي وايجارات منازل في الخارج. هناك اكثر من 10 بنود يجري بحثها من اجل التسهيل عن بعض المبالغ. ثمة قوانين تم اقرارها وتحتاج الى تنفيذ من مجلس الوزراء، مثل قانون الكهرباء وتعيين الهيئة الناظمة.

■ ثمة من بدأ يردد ان المسار العام في البلد قد يؤدي الى تمديد ولاية مجلس النواب، ما هو رد كتلة المستقبل؟

□ اذا طرح موضوع التمديد في المجلس، ستقدم كتلتنا على تقديم استقالاتنا ولن نسير في خيار التمديد.

■ المجتمع الدولي والدول المانحة تطالب لبنان بالتوصل الى قوانين اصلاحية لحصول الحكومة على مساعدات؟

□ من هذه القوانين الكابيتال كونترول، وقد تأخر وهو مطروح في اللجان ويتم درسه من اجل التوصل الى صيغة منطقية. هذا المشروع

ابوالحسن: تعطيل الحكومة يمنع تطبيق القوانين

■ كيف تواكب هيئة مكتب المجلس عملية التشريع؟

□ تم اقرار مجموعة من القوانين خلال الدورة الحالية لكن المشكلة الاساسية تمثلت في عدم تطبيقها من جراء جملة من الاسباب، منها تعطيل السلطة التنفيذية في شكل وآخر. في المرحلة المتبقية للمجلس مع جائحة كورونا تكون الجلسات التشريعية مجزأة من اجل ان لا تستمر

لفترة طويلة خشية ان لا يصيب الفيروس النواب. حصل عدد من الاصابات في المجلس في صفوف النواب والموظفين، واثرت كورونا سلبا على اداء العمل فيه. فجلسة العمل لم تعد تستمر اكثر من ساعتين بينما كانت تمتد بين يمين وثلاثة. يجري حاليا العمل على مشاريع القوانين الاكثر الحاحا على غرار ما حصل مع قانون اللقاح، ويتم العمل وفق الاولوية والضرورة. ثمة رزمة

■ ما هي ابرز القوانين الملحة التي تعملون عليها؟

□ على الرغم من اهمية القوانين المطروحة، يبقى اهمها الكابيتال كونترول المطلوب اقراره على الرغم من التأخير الذي حصل وعدم وجود اموال في البلد. هذا امر اصلاحي يجب اقراره. ان